



لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الثانية والخمسون

"50 عامًا على إنشاء لجنة الأمن الغذائي العالمي:

العمل معًا من أجل عالم خالٍ من الجوع وسوء التغذية"

روما، إيطاليا، 21-25 أكتوبر/تشرين الأول 2024

رصد استخدام وتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل
الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني - تحليل الأمانة
للمساهمات الواردة بشأن الحدث المواضيعي العالمي

أولاً - الموجز

- 1- أقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي في عام 2004 الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء). ويتمثل الهدف من هذه الخطوط التوجيهية في توفير التوجيه العملي للدول والجهات الفاعلة الأخرى في تنفيذها من أجل الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف.
- 2- واستخدمت الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء، منذ إقرارها، من قِبَل جهات فاعلة مختلفة في بلدان متعددة لإعلام وتوجيه الإصلاحات التشريعية والإجراءات الرامية إلى تحويل النظم الغذائية من أجل زيادة الأمن الغذائي والحد من سوء التغذية. وقد شكلت الخطوط التوجيهية الأساس لإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي في عام 2009، فضلاً عن عملية وضع الاتفاقات وغيرها من الأدوات المعيارية الخاصة بسياسات لجنة الأمن الغذائي العالمي في وقت لاحق. ويشير إليها اليوم باسم الإطار المعياري المتقدم للحق في غذاء كاف.
- 3- ووجهت لجنة الأمن الغذائي العالمي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة نداءً إلى أصحاب المصلحة لمشاركة تجاربهم في استخدام الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء (لمدة 16 أسبوعاً في الفترة مايو/أيار-يونيو/حزيران 2023 وفي الفترة أكتوبر/تشرين الأول-يناير/كانون الثاني 2024). وسيتم الاسترشاد بالمدخلات الواردة في الحدث المواضيعي العالمي

الذي سيعقد في الدورة الثانية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي لمراجعة استخدام الخطوط التوجيهية في الذكرى العشرين لاعتمادها. وفي هذا السياق، تم تلقي 109 مساهمات، قدمت 46 منها معلومات ذات صلة وكاملة واستُخدمت لتجميع التحليل المقدم في هذا التقرير.

4- ومن بين 46 مساهمة ذات صلة، قامت 36 منها بوصف تجارب على المستوى الوطني، وثلاث منها تجارب على المستوى الإقليمي وستة منها تجارب على المستوى العالمي. وجميع المساهمات الواردة متاحة على الصفحة الإلكترونية للدورة الثانية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي على الموقع الإلكتروني للجنة على الإنترنت بلغتها الأصلية. وقد تناولت المساهمات جميع الأقاليم ومجموعات أصحاب المصلحة المختلفة. ووردت 20 مساهمة من المجتمع المدني، وعشر مساهمات من الأوساط الأكاديمية، وأربع مساهمات من هيئات الأمم المتحدة، وثلاث مساهمات من الحكومات، وثلاث مساهمات أخرى من القطاع الخاص.

5- وأبرزت المساهمات كيف تم استخدام الخطوط التوجيهية من أجل: زيادة الوعي بالحق في غذاء كاف؛ وكمورد في أنشطة بناء القدرات؛ ولأغراض الدعوة؛ وصياغة سياسات محددة على المستويين الوطني والإقليمي؛ وتطوير المشاريع والبرامج الرامية إلى الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف؛ وتعزيز الاعتراف بدور الحق في غذاء كاف في آليات الحوكمة العالمية.

6- وتمثل عوامل النجاح الرئيسية التي ساهمت في اعتماد الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء واستخدامها، والتي انعكست في المساهمات، في ما يلي: الوعي لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ والقدرات والموارد المالية الكافية؛ وتطبيق عمليات شاملة متعددة الأطراف؛ وترسيخ الحق في غذاء كاف في القوانين الوطنية وآليات الحوكمة العالمية، وأهمية عملية الرصد والتقييم المستمرة والمنهجية.

7- كما سلطت المساهمات الضوء على عدد من التحديات التي تعترض تنفيذ الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء، مثل: انخفاض مستوى الوعي بشأن الخطوط التوجيهية؛ وضعف القدرات في مجال التنفيذ؛ والافتقار إلى الأولوية السياسية للحق في غذاء كاف؛ وغياب التمويل الكافي؛ وعدم كفاية البيانات والمعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي والمجالات ذات الصلة بالتغذية.

8- ويستند هذا التقرير إلى مساهمات طوعية توثق الخبرات في استخدام الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء. ولا يوفر هذا التقرير خطوط أساس للرصد في المستقبل، ولكنه يرسى مرجعاً من خلال تبادل المعلومات حول ما يتم القيام به، وما هو متوقع القيام به، وأين ومن قبل من. وهو يتماشى مع دور لجنة الأمن الغذائي العالمي في تعزيز المساءلة والممارسات الجيدة.

ثانياً - معلومات أساسية

السياق والأساس المنطقي

9- تتجلى أهمية الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني في رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي التي تم إصلاحها والتي تتلخص في "السعي إلى بناء عالم خال من الجوع حيث تطبق البلدان الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني" (الخطوط التوجيهية للحق في

الغذاء) [الوثيقة CFS 2009/2.Rev2]. وتعترف وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي بأن حق الإنسان في غذاء كاف يشكل عنصرًا أساسيًا لتحقيق الأمن الغذائي.

10- وتشكل الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء، التي أقرتها اللجنة في دورتها الثلاثين في أكتوبر/تشرين الأول 2004 واعتمدها بالإجماع جميع الدول الأعضاء في مجلس منظمة الأغذية والزراعة في دورته السابعة والعشرين بعد المائة خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2004، أداة سياساتية مهمة تكمل الإطار القانوني للحق في غذاء كاف. وهي تغطي مجموعة كاملة من الإجراءات التي تتخذها الحكومات على المستوى الوطني بهدف إرساء بيئة مواتية للأشخاص لإطعام أنفسهم بكرامة. وهي تتضمن مبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة وعدم التمييز، والمشاركة والإدماج، والمساءلة، والشفافية وسيادة القانون، فضلًا عن مبدأ أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتشابكة ومتراصة.

11- وتهدف الخطوط التوجيهية إلى توفير إرشادات عملية للدول والجهات الفاعلة الأخرى في تطبيقها من أجل الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف. وقد عملت هذه الخطوط التوجيهية، منذ اعتمادها، على توجيه البلدان والجهات الفاعلة الأخرى لوضع وتبني مجموعة واسعة من التدابير الرامية إلى ضمان توافر الأغذية بالكمية والجودة الكافيتين لتلبية الاحتياجات الغذائية للأفراد؛ وإمكانية الوصول المادي والاقتصادي للجميع، بما في ذلك المجموعات المعرضة للخطر، إلى الغذاء الكافي الخالي من المواد غير الآمنة والمقبول في ثقافة معينة؛ أو وسائل الحصول عليه.

12- وللحق في غذاء كاف طبيعة متعددة الأبعاد تقاطع مع جوانب مختلفة من حياة الإنسان والمجتمع والطبيعة. وعلى هذا النحو، توقع الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء التحديات العالمية الأكثر إلحاحًا اليوم لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك في سياق الصراعات والأزمات المعقدة والممتدة، وعدم المساواة المستمرة، وسوء التغذية والقضايا الصحية ذات الصلة، والأمراض، فضلًا عن تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وندرة مصادر المياه والاختلالات التي تشوبها، والتلوث السام والتلوث الكيميائي، وإزالة الغابات وتدهور الأراضي.

13- وفي السنوات الأخيرة، أظهرت الأحداث الرئيسية مثل مؤتمرات الأطراف بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي والاعتراف بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، العلاقة الوثيقة بين الطبيعة وشعبها. وفي يوليو/تموز 2022، أقرّ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بأن التأثيرات السلبية لتغير المناخ تؤثر سلبًا على أعمال الحق في غذاء كاف واعتمد القرار 9/50، الذي سلط الضوء على الحاجة الملحة والحرجة إلى مواصلة معالجة التأثيرات السلبية لتغير المناخ على الجميع، خاصة أولئك المتضررين بشكل غير متناسب والأكثر عرضة لخطر سوء التغذية.

عملية وضع سياسة الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء:

14- في إطار لجنة الأمن الغذائي العالمي، التي تسعى إلى أن تكون المنصة الدولية والحكومية الأولى الشاملة لجميع أصحاب المصلحة للعمل معًا من أجل ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع، كانت الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء نتيجة نهج شامل وتشاركي قائم على الاتفاق، وأول مفاوضات حكومية دولية في روما لإشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بشكل فاعل. ومن خلال الخطوط التوجيهية، توصلت الدول لأول مرة إلى اتفاق بشأن معنى الحق في غذاء كاف. وكان هذا بمثابة إنجاز من أجل تحقيق الإجماع بين البلدان حول القضايا الرئيسية وسلطت الضوء على المكانة المركزية لمبادئ ومعايير حقوق الإنسان في مكافحة الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله.

15- وشهدت هذه العملية مشاركة ودعمًا فنيًا من الوكالات الثلاث التي توجد مقرها في روما - منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي - فضلاً عن الحكومات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث الزراعية الدولية وجمعيات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية الخاصة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

16- وتقدم الخطوط التوجيهية للدول 19 توصية عملية لإعمال الحق في غذاء كاف تتعلق بإنشاء بيئة مواتية والمساعدة والمساءلة. وتشمل هذه التوصيات التدابير المتعلقة بالديمقراطية والحوكمة الرشيدة، وسياسات التنمية الاقتصادية، والاستراتيجيات الوطنية الشفافة والشاملة وغير التمييزية والشاملة، والمؤسسات المحسنة، والأطر القانونية، والوصول إلى الموارد والأصول، والتغذية والتنوع الغذائي، والموارد المالية الوطنية، والمساعدات الغذائية الدولية، بما في ذلك خطط الأمن الغذائي والتغذوي الوطنية، وآليات الرصد، والتعاون الدولي.

17- وتقدم الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء خارطة طريق للتوصل إلى نظم غذائية مستدامة وعادلة وضمن عدم التمييز والشمول واحترام البيئة. وبموجب الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2015، كانت هذه الخطوط التوجيهية أداة مهمة للدول من أجل تحقيق هدف القضاء على الجوع (الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية). ولا تزال الخطوط التوجيهية تقدم إرشادات عملية ملموسة حول سبل إحراز تقدم ملحوظ نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة - القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.

18- ويقع الحق في غذاء كاف في صميم عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها، والتي يشار إليها كنموذج لاتخاذ القرارات الشاملة - المنصة الدولية والحكومية الدولية الأكثر شمولاً لضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع - والتي تستفيد من مشاركة المجتمع المدني ودوائر الشعوب الأصلية التي تمثل الفئات الأكثر تضرراً من الجوع وانعدام الأمن الغذائي. ويشكل إعمال الحق في غذاء كاف، والمعايير المرتبطة به، أيضاً جزءاً من الأساس والأطر الشاملة للجنة الأمن الغذائي العالمي، كما هو موضح في الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية والخطوط التوجيهية والتوصيات السياسية التي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني ومبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية.

19- وفي الدورة الخامسة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2018، عُقد أول حدث مواضيعي عالمي لتقييم استخدام الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء وتطبيقها. وقد أتاح هذا الحدث المواضيعي العالمي الفرصة لإجراء حوار شامل ومتعدد الأطراف لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في استخدام الخطوط التوجيهية وتطبيقها. وقد تم تسجيل ما مجموعه 56 مساهمة من أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي (الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية) في [تقرير](#) تم الاسترشاد به خلال الحدث. وقد وثّقت هذه المساهمات الخبرات في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع تسليط الضوء على الاستخدامات التالية للخطوط التوجيهية للحق في الغذاء:

- أنشطة التوعية لتوعية أصحاب المصلحة بوجود الخطوط التوجيهية و/أو تنفيذها؛
- وبناء القدرات لتعزيز قدرة أصحاب المصلحة على تنفيذ الخطوط التوجيهية؛

- وإنشاء آليات متعددة أصحاب المصلحة لتعزيز التآزر بين الشراكات المتعددة الأطراف؛
- وإصلاح الأطر القانونية والسياسية للمساهمة بشكل أفضل وأكثر استدامة في أعمال الحق في غذاء كاف؛
- ومعالجة انتهاكات الحق في الغذاء بما في ذلك إنشاء آليات الانتصاف العامة؛
- ومبادرات لرصد الحق في الغذاء من خلال التقييم والرصد.

20- وقد أوضح الحدث المواضيعي العالمي الأول حول الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء سلسلة من الممارسات الجيدة في تطبيق الخطوط التوجيهية. وشملت هذه الممارسات: تمكين أصحاب المصلحة من خلال زيادة الوعي بمحتمهم في غذاء كاف وبناء القدرات ضمن جملة من الأنشطة الأخرى؛ وتسهيل تطوير آليات متعددة الأطراف حيث يتم إشراك أصحاب المصلحة، خاصة الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، في عملية الحوار وصنع القرار؛ وعقد شراكات مع المؤسسات الرئيسية، وتشجيع إنشاء منظمات حوار متعددة الأطراف، ومراقبة العناصر المتعلقة بإعمال الحق في غذاء كاف؛ وتعزيز برامج الأمن الغذائي والتغذية القائمة على المجتمع؛ وتوفير الغذاء الصحي والمغذي والمنخفض الكلفة، مع توفير المعلومات الكافية للسكان.

21- كما سلط الحدث المواضيعي العالمي في الدورة الخامسة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي الضوء على عدد من التحديات التي يواجهها أصحاب المصلحة المختلفون في استخدامهم للخطوط التوجيهية، بما في ذلك: غياب البيئة المؤاتية أو الإطار القانوني، والضعف الاجتماعي والاقتصادي، ونقص التمويل الكافي، وعدم المساواة أو عدم كفاية الوصول إلى الأسواق والأراضي والموارد الطبيعية، ونقص الوعي بشأن الخطوط التوجيهية أو القدرات لتنفيذها، والتمييز، فضلاً عن الافتقار إلى المساءلة وغياب آليات الانتصاف.

22- وقبل انعقاد الحدث المواضيعي العالمي، شاركت ثلاث دول أعضاء (هي السلفادور والهند والأردن) في الدورة الحادية والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول 2014، تجارها الوطنية بشأن تطبيق الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء. وخلال العام نفسه، تم إصدار "استعراض الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء" على امتداد عشر سنوات بهدف تقييم النجاحات وفهمها وتحديد الاختناقات وتحديد الخطوط العريضة لكيفية تعزيز فعالية الحكومات وشركائها في مكافحة الجوع وسوء التغذية.

العملية الخاصة بالحدث المواضيعي العالمي بشأن الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء:

23- قررت لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها الرابعة والأربعين في عام 2017 عقد أحداث مواضيعية عالمية خلال الجلسات العامة كل عامين لتبادل الخبرات وتقييم استخدام وتطبيق اتفاقيات السياسات الرئيسية للجنة. وحدد برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2024-2027 حدثاً مواضيعياً عالمياً ثانياً بشأن الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء في أكتوبر/تشرين الأول 2024، في الدورة الثانية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي، بالتزامن مع الذكرى السنوية العشرين لإقرار الخطوط التوجيهية.

24- وتمثل أهداف الأحداث المواضيعية العالمية، وفقاً لاختصاصاتها¹ التي أقرتها اللجنة في عام 2016، بما يلي:

¹ للمزيد من المعلومات انظر الوثيقة [CFS 2016/43/7](#)

- تعزيز تبني الممارسات الجيدة وتكثيفها وتوسيع نطاقها والاستفادة من الخبرات في تنفيذ الخطوط التوجيهية لسياسات لجنة الأمن الغذائي العالمي؛
 - ورصد التقدم (نوعياً وكمياً) في تنفيذ الخطوط التوجيهية لسياسات لجنة الأمن الغذائي العالمي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛
 - واستخلاص الدروس لتحسين أهمية عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي وفعاليتها، بما في ذلك تحقيق الأهداف الوطنية للأمن الغذائي والتغذية؛
 - وزيادة الوعي والفهم بشأن لجنة الأمن الغذائي العالمي والخطوط التوجيهية للسياسات التي أقرتها اللجنة.
- 25- وتوصي الاختصاصات بتنظيم أحداث تعود ملكيتها إلى الدول وتكون تشاركية وشاملة (تشمل مجموعة كاملة من أصحاب المصلحة المعنيين بالأمن الغذائي والتغذية، وخاصة المجتمعات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والضعيفة). وتعزز هذه الاختصاصات التعاون مع منصات وآليات تنسيق قائمة شبيهة بلجنة الأمن الغذائي العالمي والإبلاغ المشترك عن نتائج الأحداث بالتشاور مع جميع مجموعات أصحاب المصلحة المشاركين في هذه الأحداث. ويتوافق النهج الموصى به مع المبادئ المحددة في [الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية للجنة الأمن الغذائي العالمي](#) (آخر تحديث 2021-GSF).
- 26- وتوضح اختصاصات الحدث المواضيعي العالمي أنه ينبغي للممارسات أن تكون متسقة مع القيم التي تروج لها لجنة الأمن الغذائي العالمي، حسب الاقتضاء، بما في ذلك:
- الشمولية والمشاركة: تم إشراك جميع الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية والمشاركة في عمليات صنع القرار المتعلقة بالممارسة، بما في ذلك جميع أولئك الذين تأثروا أو كان من الممكن أن يتأثروا بالقرارات؛
 - والتحليل القائم على الأدلة: تم تحليل فعالية الممارسة في المساهمة في أهداف منتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي على أساس أدلة مستقلة؛
 - والاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية: ساهمت الممارسة في تحقيق أهدافها المحددة من دون المساس بالقدرة على معالجة الاحتياجات المستقبلية؛
 - والمساواة بين الجنسين: عززت الممارسة الحقوق المتساوية والمشاركة للنساء والرجال وعالجت أوجه عدم المساواة بين الجنسين؛
 - والتركيز على الأشخاص والمجموعات الأكثر ضعفاً وتهيئاً: أفادت الممارسة الأشخاص والمجموعات الأكثر ضعفاً وتهيئاً؛
 - والنهج المتعدد القطاعات: تم التشاور مع جميع القطاعات الرئيسية ذات الصلة وإشراكها في التنفيذ؛
 - وقدرة سبل العيش على الصمود: ساهمت الممارسة في بناء أسر ومجتمعات قادرة على الصمود في مواجهة الصدمات والأزمات، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغير المناخ.
- 27- وتحضيراً للدورة الثانية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2024، أصدرت لجنة الأمن الغذائي العالمي بالاشتراك مع فريق الحق في الغذاء التابع لمنظمة الأغذية والزراعة نداءً لتقديم المدخلات في الفترة

ما بين مايو/أيار 2023 وديسمبر/كانون الأول 2023. وقد ناشدت هذه الدعوة جميع أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي للمساهمة بجهودهم نحو إعمال الحق في غذاء كاف وكذلك اعتماد الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء وتكثيفها. وتمثل الغرض من ذلك في إعلام عملية التحضير للحدث المواضيعي العالمي وضمان مراجعة شاملة وجامعة وشفافة لجميع الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء. انظر القسم رابعًا بشأن المساهمات الواردة.

28- ودعا النداء لتقديم المدخلات أصحاب المصلحة إلى توثيق تجاربهم الفردية في تطبيق الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء، فضلاً عن التجارب التي نفذتها مجموعة من أصحاب المصلحة (على سبيل المثال دولة عضو، أو المجتمع المدني، أو القطاع الخاص).

29- ويلخص هذا التقرير المدخلات التي وردت من أصحاب المصلحة، وسيتاح للمندوبين الذين سيحضرون الحدث المواضيعي العالمي في الدورة الثانية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي. ويسلط التقرير الضوء على الخبرات في استخدام الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء وتكثيفها وتطبيقها؛ والمحفزات الرئيسية والقيود والتحديات؛ والممارسات الجيدة التي ينبغي مشاركتها مع أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي؛ والاستخدامات المستقبلية المتوقعة للخطوط التوجيهية للحق في الغذاء.

ثالثاً - التطورات المتصلة بالسياق منذ عام 2004

30- في ظل تحديات الحوكمة المستمرة في سياق الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم في عام 2004، قدمت الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء نهجًا متعدد الأبعاد، يعمل على تعزيز الالتزام السياسي، وتوطيد التعاون بين أصحاب المصلحة، وتعزيز القدرات المؤسسية، وزيادة الشفافية والمساءلة، ومعالجة الأسباب الهيكلية الكامنة وراء الجوع وسوء التغذية.

31- وقدمت هذه الخطوط التوجيهية، منذ اعتمادها، خارطة طريق للتحويل في النظم الغذائية الشاملة والمستدامة المرتكزة على حقوق الإنسان.

32- وبعد مرور عشرين عامًا على اعتمادها، لا تزال الخطوط التوجيهية تكتسي اليوم أهمية كبيرة كإطار مرجعي وتوجيهي. وتتطلب النظم الغذائية إجراء تحول عاجل ومستدام ويوفر الحق في غذاء كاف إطارًا قانونيًا يستجيب بشكل متنسق للمطالب المتعددة والمتزايدة للأمن الغذائي والتغذية والعدالة وتحسين سبل العيش المستدامة وصون التنوع البيولوجي والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، فضلاً عن التجارة العادلة والتمويل.

33- ويؤكد الحق في غذاء كاف أهمية عمليات صنع القرار الشاملة والتشاركية، وضمان إيصال صوت المتضررين بشكل مباشر من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ومساهماتهم بشكل هادف في تشكيل السياسات والاستراتيجيات لمعالجتها.

34- ويتناول هذا التقرير الأبعاد المترابطة لتوافر الأغذية، وإمكانية الحصول عليها، وقبولها، وكفائتها، واستدامتها، ويدعو إلى اتباع نهج شامل للأمن الغذائي. ويؤكد على الترابط بين النظم الغذائية بما في ذلك الزراعة، والصحة، والبيئة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، وحقوق العمل، ويدعو إلى تنسيق الجهود والاتساق بين السياسات.

- 35- كما يوفر إطارًا لتقييم مدى امتثال الدول لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، فضلًا عن آليات المساءلة والرصد.
- 36- وعلى مدى عقود من الزمن، أدى العمل الجماعي والتعاون بشأن الحق في غذاء كاف دورًا محوريًا في معالجة القضايا المترابطة التي تؤثر على الأشخاص وكوكب الأرض وفي بناء عالم أكثر عدلًا وإنصافًا لأجيال الحاضر والمستقبل.
- 37- وعلى مدى العقدين الماضيين منذ اعتماد الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء، وعلى الرغم من الفجوات الكبيرة التي لا تزال قائمة، شهد العالم تقدمًا في الحق في غذاء كاف في السياقات الوطنية والدولية، بما في ذلك التقدم في السياسات التي تربط الحق في غذاء كاف بالزراعة الإيكولوجية وسلامة الأغذية وبرامج التغذية المدرسية والتقدم على مستوى السياسات، بما في ذلك من خلال اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين. ويتجلى ذلك في العديد من الدساتير في شكل إشارة صريحة أو ضمنية، ومبادئ توجيهية لسياسة الدولة، وأحكام مساعدة. (انظر منظمة الأغذية والزراعة، [الحق في الغذاء حول العالم](#)). كما أنه ذو صلة أيضًا في السياقات الوطنية بطبيعة تطبيق الالتزامات القانونية الدولية. ويمكن العثور على الحق في عناصر غذاء كاف في العديد من السياقات القانونية الوطنية من خلال التشريعات أو السياسات أو الاعتراف القضائي، مما يخلق التزامات حكومية بالإضافة إلى الحقوق الشخصية للجهات الفاعلة في النظم الغذائية.
- 38- ولم يؤثر الحق في غذاء كاف على مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي وأهدافها وبنيتها العامة فحسب، بل إن الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء تعتبر الأساس للخطوط التوجيهية اللاحقة للجنة الأمن الغذائي العالمي، وقد ألهمت تطوير أدوات سياسية إضافية. وساهمت في تطوير إطار معياري شامل للأمن الغذائي والتغذية ودعم الدفع نحو التحول المستدام والشامل والقائم على حقوق الإنسان للنظم الغذائية.
- 39- وكانت الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء بمثابة الإلهام لإنشاء صكوك سياسية وتشريعية دولية لاحقة فضلًا عن الوثائق المعيارية، كما عززت عمليات صنع القرار التشاركية التي ساهمت في وضع أدوات معيارية تتعلق بالعديد من الحقوق، تشمل من بين أمور أخرى ما يلي:
- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2006 التي تنص صراحة على أن تقرّ الدول بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في غذاء كاف، مما يعزز التزام الدول بضمان تحقيق الحق في غذاء كاف للجميع من دون أي تمييز. المادة 25 (و)؛ المادة 28 (1).
 - وحقوق الشعوب الأصلية مع اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في عام 2007، الذي ينص على حقوق محددة وجماعية للشعوب الأصلية، والحاجة إلى الاعتراف بمعارفهم وتراثهم وثقافتهم وتربطها بالموارد الطبيعية واحترامها والحفاظ عليها من أجل سبل عيشهم وصحتهم وروحانيتهم وكرامتهم ورفاههم. وأكد الإعلان على أهمية تقرير المصير وعزز حقهم في الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة.
 - والحق في المياه والصرف الصحي مع اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار 292/64 في عام 2010، الذي يقر "بالحق في مياه الشرب الآمنة والنظيفة والصرف الصحي باعتباره حقًا من حقوق الإنسان ضروريًا للتمتع الكامل بالحياة وجميع حقوق الإنسان"، حيث يعتمد غذاء كاف على الحصول على المياه والصرف الصحي. (الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء، المبدأ التوجيهي 8-جيم).

- والحق في الوصول المتساوي والمنصف إلى الأنماط الغذائية الصحية من خلال نظم غذائية مستدامة مع اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية، التي تعترف أيضًا بالحاجة إلى نظم غذائية قادرة على الصمود عبر سلسلة متواصلة من الاستجابة الإنسانية والتنمية، وخاصة التنمية المحلية مع مراعاة إطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة.
- وحقوق الفلاحين مع اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية في عام 2018، الذي يسلط الضوء على التحديات المحددة التي تواجهها المجتمعات الريفية والحاجة إلى أحكام خاصة لتعزيز وحماية حقوق الفلاحين، بما في ذلك الصيادين والرعاة والعمال الزراعيين، من بين فئات أخرى. ويعترف الإعلان صراحة بالحق في غذاء كاف ويشير صراحة إلى الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء كمكون حيوي في تنميتها. (المادة 15)
- وحقوق المرأة مع توصيات مهمة تعمل على تسليط الضوء بشكل أكبر على وضع المرأة والفتيات في ما يتعلق بحقوقهن في الغذاء والموارد الطبيعية من قبل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المعتمدة في عام 1979)، خاصة بالنسبة إلى النساء الريفيات ومن الشعوب الأصلية. التوصية العامة رقم 34 بشأن حقوق المرأة الريفية، التي تم وضعها في عام 2016، والتي تشير صراحة إلى الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء من أجل وضع سياسات من شأنها أن تعزز الحق في غذاء كاف والتغذية للمرأة الريفية. (الفقرة زاي بشأن الأراضي والموارد الطبيعية). وتحدد التوصية العامة رقم 39 بشأن حقوق المرأة والفتيات من الشعوب الأصلية، التي صدرت في عام 2022، إرشادات إضافية لضمان الاعتراف بحقوقهن وحمايتهن على وجه التحديد. (الفقرة حاء بشأن الحق في الغذاء والمياه والبذور، المادتان 12 و14).
- والحق في الأرض، مع اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني في عام 2012 والتعليق العام رقم 26 بشأن الأراضي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي وضعت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 2022، والذي يسلط الضوء على الأهمية الحاسمة للموارد الإنتاجية لإعمال الحق في غذاء كاف، مع التأكيد على حقوق الفلاحين والرعاة والصيادين والمجتمعات المحلية في المناطق الريفية. ويشير إلى الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء.
- وحقوق صغار صيادي الأسماك والعاملين في قطاع الأسماك مع اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، المعتمدة في عام 2014، والتي تشير إلى الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء.
- والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وهو الحق الذي أقرت به الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2022 بعد اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 13/48، الذي يسلط الضوء بوضوح على العلاقة بين سلامة بيئتنا وازدهارنا والتمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في غذاء كاف. وهو يعترف بالتهديدات التي يتعرض لها وجودنا بسبب تلوث مواردنا الطبيعية، والآثار الخطيرة لتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والطبيعة، والتلوث، مع تسليط الضوء على كيفية تأثير الأزمة البيئية العالمية بشكل غير متناسب على المجتمعات الأكثر تهميشًا في العالم.

40- كما تم التفاوض على اتفاقيات سياسات إضافية للجنة الأمن الغذائي العالمي واعتمادها بهدف عام يتمثل في تحقيق الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف، بما في ذلك مبادئ الاستثمار المسؤول في النظم الزراعية والغذائية (2014)؛ وإطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة (2015)؛ وتوصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن ربط صغار المزارعين بالأسواق (2016)؛ وتوصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن تعزيز جمع واستخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية وأدوات التحليل ذات الصلة لتحسين عملية صنع القرار دعمًا للإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني (2023)؛ والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية (2023).

41- وتوضح الأمثلة المذكورة أعلاه كيف ساهمت الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء بشكل كبير في تشكيل إطار معياري متقدم للحق في غذاء كاف. وهي تسلط الضوء على الترابط بين الحق في غذاء كاف والعديد من مجالات السياسات الأخرى ذات الأهمية البالغة وتؤكد على أهمية استخدام هذه الأدوات بشكل شامل لتحويل النظم الغذائية نحو الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف للجميع.

42- كما تعمل منظمة الأغذية والزراعة على تعزيز تنفيذ الخطوط التوجيهية، من خلال الموارد المخصصة التي تركز الجهود على زيادة الوعي والفهم بين أصحاب المسؤوليات وأصحاب الحقوق بشأن قيمة وأهمية دمج مبادئ حقوق الإنسان والحق في غذاء كاف في صميم تحويل النظم الغذائية، بما في ذلك تلك التي تنفذها وحدة الحق في الغذاء.

رابعاً - ملخص مساهمات أصحاب المصلحة بشأن استخدام الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء وتطبيقها

نظرة عامة على المدخلات الواردة

43- وردت 109 مساهمات استجابة للدعوة إلى تقديم المدخلات. وقدمت 46 من المساهمات معلومات ذات صلة وكاملة (تم تقديمها باستخدام النموذج المطلوب) وتم استخدامها لتجميع التحليل المقدم في هذا التقرير.

44- وترد قائمة المساهمات في الملحق 1.

45- ومن بين 46 مساهمة تم تلقيها لتوثيق الخبرات في مجال استخدام الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء وتطبيقها، كانت 36 مساهمة على المستوى الوطني، وثلاث مساهمات على المستوى الإقليمي، وست مساهمات على المستوى العالمي. وجميع المساهمات التي تم تلقيها متاحة على الصفحة الإلكترونية الخاصة بالدورة الثانية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي على الموقع الإلكتروني للجنة.

46- وكانت أفريقيا الإقليم الأكثر تمثيلاً في تقديم المساهمات بشأن التجارب الوطنية والإقليمية مع 15 مساهمة، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع 14 مساهمة، وأوروبا وآسيا الوسطى بإجمالي سبع مساهمات، وآسيا والمحيط الهادئ بمساهمتين بالإضافة إلى الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأمريكا الشمالية بمساهمة واحدة لكل منهما.

47- وتم تلقي 20 مساهمة من المجتمع المدني، وعشر مساهمات من الأوساط الأكاديمية، وأربع من هيئات الأمم المتحدة، وثلاث من الحكومات، وثلاث من القطاع الخاص. وتم تقديم مساهمة واحدة بشكل مشترك من قبل ممثلية المنظمة في السنغال والبرلمان الأفريقي.

48- ووردت ثلاث مساهمات من أوساط "أخرى"، على وجه التحديد: واحدة من غرفة التجارة في الكاميرون، وواحدة من المفوضية الأوروبية (المديرية العامة للشراكات الدولية)، وواحدة من مكتب أمين المظالم لحقوق الإنسان في غواتيمالا.

النتائج - كيف تم استخدام الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء

49- كانت التجارب التي تم توثيقها في المساهمات ذات أهداف مختلفة وأظهرت أن الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء استُخدمت بطرق مختلفة:

- **التوعية:** تم تنفيذ العديد من أنشطة التوعية، بما في ذلك عقد أحداث صغيرة وكبيرة بالإضافة إلى أنشطة نشر المعلومات مثل حملات التواصل وحلقات العمل والندوات والمحاضرات في المدارس والجامعات ومناقشات المجموعات الفنية والمشاورات والمنصات والمنشورات الأكاديمية والملخصات السياسية. وتتضمن بعض الأمثلة المحددة ما يلي:

إعداد مذكرات إرشادية ودراسات تضع الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء في سياقها الوطني ذي الصلة. ففي أستراليا، على سبيل المثال، نشرت الأوساط الأكاديمية تقريراً عن تطبيق الخطوط التوجيهية في السياق الوطني. وعلى نحو مماثل، أعدت إحدى منظمات المجتمع المدني في ألمانيا مذكرة إرشادية لاستخدام الخطوط التوجيهية على المستوى القطري.

ومن بين أنشطة التوعية الأخرى ذات الصلة تم تنظيم أحداث حول الحق في غذاء كاف، استُخدمت فيها الخطوط التوجيهية كنقطة مرجعية. على سبيل المثال، في البرازيل، تم الوصول إلى حوالي 4 000 شخص من خلال حلقات عمل إلكترونية وأخرى وجهاً لوجه. وعلى نحو مماثل، استخدم أصحاب المصلحة من المجتمع المدني في ألمانيا الذكرى السنوية العاشرة لإقرار الخطوط التوجيهية لرفع مستوى الوعي بها من خلال حدث احتفالي مخصص.

- **بناء القدرات:** قامت مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بتنفيذ أنشطة بناء القدرات ودورات تدريبية بشأن الحق في غذاء كاف واستخدام الخطوط التوجيهية الوجهة إلى مجموعات مستهدفة مختلفة بما في ذلك مسؤولي الحكومة المحلية والمجتمع المدني ومنظمات المزارعين والطلاب والمعلمين والبرلمانيين وكذلك المستهلكين. وتشمل الأمثلة ما يلي:

في كولومبيا، استُخدمت الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء في مشروع نفذته منظمة الأغذية والزراعة، استهدف اثنتي عشرة مقاطعة في مختلف أنحاء البلاد. واستُخدمت الخطوط التوجيهية لتطوير أنشطة بناء القدرات لممثلي الإدارة المحلية فضلاً عن المجتمع المدني بهدف تحديد انتهاكات الحق في غذاء كاف في كولومبيا، من بين أمور أخرى.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، استخدمت إحدى منظمات المجتمع المدني الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء لتدريب المزارعين، ما مكّنهم من تنظيم أنفسهم ضمن منظمات مجتمعية قادرة على الدعوة إلى تطبيق الحق في غذاء كاف على المستوى المحلي.

• **الدعوة:** تم استخدام الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء على نطاق واسع لأغراض الدعوة. وبالإضافة إلى زيادة الوعي بأهمية الحق في غذاء كاف، تم استخدام الخطوط التوجيهية لإعلام المشرعين والدعوة إلى تغيير السياسات. وعلاوة على ذلك، كانت الخطوط التوجيهية بمثابة أداة تستخدمها منظمات المجتمع المدني وأصحاب الحقوق لمساءلة الحكومات عن الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف.

وتشمل الأمثلة ما يلي:

يتمثل أحد الأمثلة الناجحة لتطبيق الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء كأداة للدعوة في فرنسا، حيث استخدمت مجموعة من المنظمات غير الحكومية الخطوط التوجيهية من خلال المساهمة في الاستعراض القطري من قبل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من منظور الحق في غذاء كاف، مما أسفر عن توصية اللجنة بأن تعتمد فرنسا إطاراً تشريعياً وطنياً للحق في غذاء كاف.

وفي ملاوي، استُخدمت الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء لتحليل التشريعات القائمة ذات الصلة بالحق في غذاء كاف، وتحديد الثغرات والدعوة إلى الإصلاح التشريعي المؤدي إلى الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف للجميع.

• **صياغة السياسات:** استُخدمت الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء أيضاً عند صياغة سياسات مختلفة على المستويات الوطنية والمحلية والإقليمية، فضلاً عن صياغة الأطر التشريعية التي تساعد في تمكين أعمال الحق في غذاء كاف.

وتشمل الأمثلة ما يلي:

في إكوادور، استخدمت الحكومة الوطنية الخطوط التوجيهية لصياغة القانون العضوي بشأن التغذية المدرسية في إطار اللجنة المؤسسية المشتركة، والذي يشكل الأساس لبرنامج وطني للتغذية المدرسية يستفيد منه 2.9 ملايين طالب في المدارس العامة في جميع أنحاء البلاد.

وقدم البرلمان الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة مثالاً آخر على تطبيق الخطوط التوجيهية على المستوى الإقليمي، حيث قاما بإنشاء التحالف البرلماني الأفريقي للأمن الغذائي والتغذية. واستخدم هذا التحالف الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء لسنّ قانون نموذجي للأمن الغذائي والتغذوي، يعمل بمثابة مخطط للدول في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لتطوير التشريعات الوطنية من أجل تسهيل أعمال الحق في غذاء كاف.

• **تصميم المشاريع والبرامج:** أفاد العديد من أصحاب المصلحة عن استخدام الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء لوضع وتصميم مشاريع وبرامج محددة على المستوى القطري بهدف تيسير أعمال الحق في غذاء كاف. وشمل ذلك الجهات المانحة والشركاء في التنمية مثل الوكالات التي توجد مقرها في روما فضلاً عن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص المشاركة في تنفيذ المشاريع.

وشملت بعض الأمثلة ما يلي:

أدرجت ألمانيا الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء كمبدأ توجيهي أساسي في مساعداتها الإنمائية، بما في ذلك إنشاء حساب أمانة ثنائي مع منظمة الأغذية والزراعة يهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والزراعة في المناطق الريفية من خلال العمل التعاوني في المشاريع.

وفي الأرجنتين، استخدمت اليونيسف الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء في العديد من الأنشطة التي نفذتها، بما في ذلك عملها مع الحكومة الوطنية لوضع برامج تهدف إلى الحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لدى الأطفال.

- **آليات الحوكمة العالمية:** كانت الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء بمثابة أداة لأصحاب المصلحة المختلفين لتعزيز الحوكمة العالمية للحق في غذاء كاف وغيره من أطر الحقوق ذات الصلة. وقد تضمنت الأنشطة المبلغ عنها في هذا المجال استخدام الخطوط التوجيهية للدعوة إلى تأييد المزيد من الاتفاقات الدولية فضلاً عن تعزيز الحق في غذاء كاف في المحافل الدولية.

وتشمل الأمثلة ما يلي:

أفادت حكومة ألمانيا، على سبيل المثال، عن استخدام الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء في المفاوضات في مختلف المنتديات الدولية، بما في ذلك مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين. وعلاوة على ذلك، سهّلت إدراج إشارة صريحة إلى الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء في الإعلان الوزاري للمنتدى العالمي للأغذية والزراعة 2023، الذي استضافته وزارة الأغذية والزراعة الألمانية.

المحفزات الرئيسية المبلغ عنها بشأن الاعتماد الناجح و/أو التكيف الناجح

50- سلّط أصحاب المصلحة الضوء، عند الإبلاغ عن تجاربهم في ما يتصل باستخدام الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء وتطبيقها، على بعض المحفزات الرئيسية لنجاح اعتماد الخطوط التوجيهية وتكييفها، بما في ذلك ما يلي:

- تم تحديد الوعي بالحق في غذاء كاف والخطوط التوجيهية بين أصحاب الحقوق والمجتمع المدني وكذلك المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين كشرط أساسي للاعتماد، وبالتالي تم تسليط الضوء على أهمية رفع مستوى الوعي لدى مجموعات أصحاب المصلحة هذه. وفي هذا السياق، تمت الإشارة إلى جعل الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء في متناول الجماهير المعنية، على سبيل المثال من خلال دراسات الحالة، أو العروض البيانية، أو إشراك المشاهير المحليين، كعامل محفز مهم.

- وتم تحديد بناء القدرات كدافع آخر من دوافع النجاح، حيث يستهدف على السواء أصحاب الحقوق لتمكينهم من المطالبة بحقوقهم في غذاء كاف وكذلك أولئك المكلفين بتنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع الوطنية المتعلقة بالحق في غذاء كاف مثل المسؤولين الحكوميين والإداريين، لاحترام الحق في غذاء كاف وحمايته وإعماله، أو منظمات المجتمع المدني للدفاع عنه.

- ويشكل توافر الموارد المالية الكافية لتنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى إعمال الحق في غذاء كاف عنصراً أساسياً لتحقيق النجاح. وقد أشار أصحاب المصلحة إلى أنه من الأهمية بمكان أن توفر الحكومات الموارد الكافية لتنفيذ السياسات الجديدة وأن يقدم المانحون الدوليون الدعم اللازم.

- وتشكل العمليات الشاملة وتعزيز نهج تعدد أصحاب المصلحة عوامل مهمة لضمان أن يكون لاعتماد الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء تأثير دائم ومستدام على أرض الواقع. وقد أفيد بأن إشراك الفئات الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي والمستهدفين من خلال برامج الدعم، فضلاً عن الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني، كان عاملاً محفزاً بشكل كبير.
- وتم تسليط الضوء على إدراج الحق في غذاء كاف في القانون الوطني، خاصة على المستوى الدستوري، باعتباره عاملاً رئيسياً آخر يؤثر على نجاح اعتماد الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء. ونظراً إلى أن الخطوط التوجيهية طوعية الطابع، فقد أفادت التقارير أن نقلها إلى القانون الوطني من شأنه أن يزيد بشكل كبير مستوى الالتزام من جانب جميع أصحاب المصلحة.
- ومن شأن التكامل مع المبادرات الدولية الأخرى مثل قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، أو قمة أهداف التنمية المستدامة، أو أطر الحقوق الأخرى مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، أن يعزز فعالية الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء وأن يحفز اعتمادها.
- ويمكن أن تساعد آليات رصد وتقييم البرامج والسياسات القائمة وفقاً للخطوط التوجيهية للحق في الغذاء في ضمان التحسين المستمر ومحاسبة الجهات المسؤولة.
- ومن شأن دمج الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء في متطلبات الجهات المانحة أن يسهل الوصول إلى الموارد المالية بالنسبة إلى المشاريع الرامية إلى أعمال الحق في غذاء كاف وأن يحفز اعتماد الخطوط التوجيهية على جميع المستويات.

القيود والتحديات الرئيسية المبلغ عنها بشأن الاعتماد و/أو الاستخدام

- 51- من ناحية أخرى، كشفت الحالات المبلغ عنها والتي تم فيها استخدام الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء في الممارسة العملية أيضاً عن بعض التحديات التي يمكن أن تعيق اعتماد الخطوط التوجيهية واستخدامها، وقد شملت ما يلي:
- نقص في الوعي بشأن الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء لدى الأوساط المعنية الرئيسية. وشمل ذلك أصحاب الحقوق، الذين لا يدركون في كثير من الحالات مفهوم الحق في غذاء كاف، فضلاً عن صانعي السياسات، الذين لم تكن لديهم في كثير من الأحيان معرفة بشأن الخطوط التوجيهية كأداة متاحة لدعمهم في تعزيز التغيير الإيجابي.
 - وأشار بعض أصحاب المصلحة إلى أن إسناد درجة متدنية من الأولوية على مستوى السياسات أو عدم رغبة الزعماء السياسيين في تنفيذ الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء، يشكل عقبة. أولاً، غالباً ما تكون للتحديات السياسية والاقتصادية الأخرى الأولوية، على سبيل المثال الأزمات الاقتصادية، أو عبء الديون الوطنية المرتفع، أو الصراعات أو الاضطرابات التجارية. ثانياً، ذكر أن الطبيعة الطوعية للخطوط التوجيهية تجعل تنفيذها أقل جاذبية من الناحية السياسية بالنسبة إلى صانعي السياسات.
 - وأفاد بعض أصحاب المصلحة أن التأثير السلبي لأنشطة الضغط التي تقوم بها مجموعات المصالح السياسية على صانعي السياسات يشكل عائقاً أمام الاستفادة الناجحة من الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء.

- كما تم ذكر الافتقار إلى القدرات على مختلف مستويات الحكومة والإدارة، بما في ذلك على سبيل المثال الرقمنة المحدودة، والفهم المحدود للحق في غذاء كاف، وغياب الهياكل المحلية لتسهيل تنفيذ البرامج، كعقبات تحول أمام اعتماد الخطوط التوجيهية واستخدامها.
- وتم ذكر غياب الحق في غذاء كاف في التشريعات الوطنية كأحد التحديات التي تواجه اعتماد الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء على المستوى الوطني نظرًا إلى طبيعتها الطوعية.
- وأشار العديد من أصحاب المصلحة إلى أن الافتقار إلى التمويل الكافي للأنشطة المرتبطة بالحق في غذاء كاف يشكل عائقًا أمام اعتماد الخطوط التوجيهية واستخدامها.
- ويمثل عدم كفاية البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤشرات الخاصة بالحق في غذاء كاف عقبة أخرى أشار إليها بعض أصحاب المصلحة. وقد وُصف قياس الوضع الراهن لانعدام الأمن الغذائي وتنفيذ البرامج والسياسات القائمة على الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء بأنه أمر صعب في غياب البيانات والمعلومات الكافية والمتسقة أو العالية الجودة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن غياب عمليات الرصد المنهجية جعل من الصعب على بعض أصحاب المصلحة تحديد ما إذا كانت التدخلات ناجحة أم لا.

أضواء على بعض الممارسات الجيدة

- 52- سلّطت المساهمات الضوء على عدد من الممارسات الجيدة التي ساهمت في إنجاح تجاربها في استخدام الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء. وتشمل هذه الممارسات، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:
- تطبيق نهج شامل متعدد أصحاب المصلحة، وضمان إسماع أصوات جميع أصحاب المصلحة والنظر فيها، مع التركيز بشكل خاص على ما يلي:
 - المشاركة على مستوى القواعد الشعبية لإشراك الفئات الأكثر تضررًا من الجوع وانعدام الأمن الغذائي؛
 - وتطوير السياسات العامة بشكل مشترك بين صانعي السياسات وأولئك الذين سيتم التعامل معهم من خلال البرامج والسياسات لضمان تلبية الاحتياجات والطلبات بشكل مناسب؛
 - وإنشاء شبكات بين مختلف منظمات المجتمع المدني، بما يمكنها من المشاركة بشكل فاعل مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك صانعي السياسات؛
 - وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص لتبادل أفضل الممارسات.
 - والاستفادة من الهياكل المحلية القائمة في حملات التوعية المحددة الأهداف، على سبيل المثال:
 - العمل مع المدارس أو المؤسسات الدينية؛
 - وإشراك المشاهير المحليين وشخصيات بارزة في السلطة لتعزيز التواصل؛
 - واستخدام قنوات الاتصال الأكثر ملاءمة للجمهور المحلي.

- وإنشاء قاعدة بيانات متينة قبل تنفيذ أي مشروع، فضلاً عن تنفيذ عمليات رصد وتقييم منتظمة لتسهيل المساءلة وتبعية التقدم المحرز نحو تحقيق الحق في غذاء كاف.
- وإنشاء أدوات وعمليات للمساءلة تمكّن أصحاب الحقوق من رصد الالتزام بالحق في غذاء كاف وانتهاكاته، بما في ذلك بناء قدرات أصحاب الحقوق، التي تزودهم بالمهارات اللازمة للاستفادة من هذه الأدوات.
- ورفع مستوى الوعي بالحق في غذاء كاف لدى أصحاب المصلحة الحكوميين، والتأكيد على جذوره في الإطار الدولي لحقوق الإنسان والدعوة إلى الاعتراف الدستوري بهذا الحق.
- وإقامة شبكات إقليمية بين منظمات المجتمع المدني تركز على الحق في غذاء كاف لتسهيل التعلم بين الأقران وتبادل أفضل الممارسات.
- واستخدام الخطوط التوجيهية لتحديد الانتهاكات للحق في غذاء كاف، ويمكن استخدامها بعد ذلك للدعوة من أجل إصلاح السياسات وتقديم برامج لتعزيز تنفيذها.
- وأنشطة الدعوة المنهجية التي تخاطب صانعي السياسات بحجج قائمة على الأدلة وتستخدم خطة محددة واستراتيجية للدعوة.

الخطوات التالية لتعزيز مواصلة استخدام الخطوط التوجيهية

- 53- أوضحت المساهمات التزام مختلف أصحاب المصلحة بالإعمال المطرد للحق في غذاء كاف والدور المهم الذي تؤديه الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء في تحقيق هذا الهدف. وبناءً على الأنشطة التي تم تنفيذها على مدى السنوات العشرين الماضية، يعتزم عدد من أصحاب المصلحة مواصلة مشاركتهم، من خلال ما يلي:
- الاستفادة من الذكرى السنوية العشرين لإقرار الخطوط التوجيهية لتحفيز أنشطة التوعية. ويخطط عدد من الجهات المعنية لتنظيم أحداث وحوارات ومؤتمرات بين أصحاب المصلحة المتعددين.
 - واستخدام الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء في أنشطة الدعوة الرامية إلى الاعتراف القانوني بالحق في غذاء كاف وتطبيقه على المستوى القطري.
 - ومشاريع محددة لتنفيذ الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء، بما في ذلك توسيع نطاق المشاريع التجريبية الناجحة إلى أقاليم أخرى، ضمن جملة أمور.
 - وتسهيل التعاون بين لجنة الأمن الغذائي العالمي ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى في سياق الذكرى العشرين لإقرار الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء وما بعدها.
 - واستكمال بلورة سياسات محددة لإعمال الحق في غذاء كاف على المستوى الوطني نتيجة لأنشطة التوعية والدعوة المضطلع بها.
 - والرصد والتقييم المستمرين لحالة الحق في غذاء كاف على المستويين الوطني والإقليمي، فضلاً عن متابعة نجاح مشاريع وبرامج الحق في غذاء كاف.

- وأنشطة بناء القدرات لأصحاب الحقوق وممثلي الحكومة، بما في ذلك عمليات التدريب وتحديث برامج التعليم القائمة.

الاستنتاجات والتوصيات

54- أبرزت المساهمات الدور المهم الذي تؤديه الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء في تعزيز حق الإنسان في غذاء كاف للجميع. واستخدمت الخطوط التوجيهية على وجه التحديد لرفع مستوى الوعي بالحق في غذاء كاف، وكأداة لأنشطة بناء القدرات، ولأغراض الدعوة، وصياغة سياسات محددة على المستويين الوطني والإقليمي، وإعداد المشاريع والبرامج الرامية إلى الحق في غذاء كاف، فضلاً عن تعزيز الاعتراف بدور الحق في غذاء كاف في آليات الحوكمة العالمية.

55- واستناداً إلى المساهمات، برز عدد من العوامل الرئيسية للنجاح في اعتماد واستخدام الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء، بما في ذلك الوعي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، والقدرات الكافية والموارد المالية، وتطبيق عمليات شاملة متعددة الأطراف، وترسيخ الحق في غذاء كاف في القوانين الوطنية وآليات الحوكمة العالمية، فضلاً عن أهمية الرصد والتقييم المستمرين والمنهجيين.

56- وفي الوقت نفسه، سلّطت المساهمات الضوء أيضاً على التحديات في مجال تنفيذ الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء، مثل انخفاض مستوى الوعي بالخطوط التوجيهية لدى مختلف الجهات الفاعلة، وضعف قدرات التنفيذ، والافتقار إلى إسناد الأولوية للحق في غذاء كاف على مستوى السياسات، وغياب التمويل الكافي أو عدم كفاية البيانات والمعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي والمجالات ذات الصلة بالتغذية.

57- وأوصى بعض أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي الذين تبرز مساهماتهم في هذا التقرير بمواصلة التعاون بين أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي والشركاء لتوفير دعم معزز للبلدان من أجل نشر الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء واعتمادها وتنفيذها، ورصد استخدام الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء وغيرها من منتجات السياسات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي لقياس التقدم المحرز في تحقيق رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي في السعي إلى بناء عالم خال من الجوع حيث تنفذ البلدان الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف.

الملحق 1: المساهمات التي توثق استخدام الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء على مستويات مختلفة

المساهمات التي توثق الخبرات في استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني، وتطبيقها
المساهمات على المستوى القطري
أفريقيا
أفريقيا-1 بنن: الحق في الغذاء في بنن: تقرير حالة عن تطبيق بعض الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة
أفريقيا-2 الكاميرون: تنفيذ سياسة استبدال الواردات لضمان السيادة الغذائية والأمن الغذائي في الكاميرون
أفريقيا-3 الكاميرون: مجموعة من الممارسات التي اقترحتها منظمة BEDELOR للمساعدة في تنظيف بيئة السياسات أو البيئة الزراعية الحرجية الرعوية وضمان الأمن الغذائي الفعال في الكاميرون
أفريقيا-4 الكونغو: المنتدى العالمي للحق في الغذاء في المناطق المنتجة
أفريقيا-5 جمهورية الكونغو الديمقراطية: سوء تغذية السكان النازحين داخليًا
أفريقيا-6 إثيوبيا: الحق في الغذاء ووفاء الدولة الإثيوبية بالتزاماتها
أفريقيا-7 غابون: تنفيذ الخطوط التوجيهية للحق في الأمن الغذائي في غابون
أفريقيا-8 كينيا: الحق في الغذاء بين الكينيين
أفريقيا-9 كينيا: تحليل وضع الحق في الغذاء في كينيا في ضوء الخطوط التوجيهية الطوعية والخطوط التوجيهية الطوعية للأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية
أفريقيا-10 ملاوي: الدعوة إلى الحق في غذاء كاف
أفريقيا-11 مالي: دمج الحق في الغذاء في مسودة دستور مالي. الدعوة الناجحة من جانب المجتمع المدني
أفريقيا-12 موزامبيق: تعزيز الحق في الغذاء من خلال نظم فعالة للإدارة المالية العامة
أفريقيا-13 زمبابوي: مجلس المستهلكين في زمبابوي والحق في غذاء كاف
آسيا والمحيط الهادئ
آسيا والمحيط الهادئ-1 أستراليا: الحق في الغذاء في أستراليا
آسيا والمحيط الهادئ-2 الهند: حملة الحق في الغذاء في ولاية جارخاند، الهند
أوروبا وآسيا الوسطى
أوروبا وآسيا الوسطى-1 فرنسا: المجتمع المدني والحق في الغذاء في فرنسا
أوروبا وآسيا الوسطى-2 ألمانيا: تدخلات من الحكومة الفيدرالية الألمانية بمناسبة الذكرى العشرين لإقرار الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء (رد ألمانيا على الدعوة)
أوروبا وآسيا الوسطى-3 إيطاليا: مرصد انعدام الأمن الغذائي. مرصد بحثي لدراسة انعدام الأمن الغذائي على المستوى المحلي
أوروبا وآسيا الوسطى-4 إيطاليا: سياسة الغذاء في منطقة بولونيا الحضرية والكبرى

أوروبا وآسيا الوسطى-5 سويسرا: الأرض والموارد الوراثية والنظم الغذائية المستدامة ونظم السوق المحلية - الركائز الرئيسية لإعمال الحق في الغذاء في المناطق الريفية باستخدام الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة
أوروبا وآسيا الوسطى-6 تركيا: أدوات مكانية وتشغيلية لإعادة تعريف النظم الغذائية في المدن والمناطق
أوروبا وآسيا الوسطى-7 المملكة المتحدة: تحقيق حق المسنين في الغذاء في اسكتلندا
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي-1 الأرجنتين: السياسات العامة لإعمال حق الإنسان في غذاء كاف في الأرجنتين
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي-2 الأرجنتين: المساهمة في السياسات العامة لضمان الحق في الغذاء في الأرجنتين
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي-3 بوليفيا: المساهمة في تنفيذ الحق في الغذاء في بوليفيا
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي-4 البرازيل: تطوير وتنفيذ سياسات تنظيمية متكاملة لضمان الحق في الغذاء
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي-5 البرازيل: المواقف المستدامة في الغذاء والتغذية: استخدام السياسات العامة لتعزيز شراء الأغذية الزراعية الإيكولوجية
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي-6 البرازيل: Cozinhas & Infâncias / المطابخ والأطفال
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي-7 البرازيل: [من دون عنوان] Dirce Marchioni، المعهد الوطني للعلوم والتكنولوجيا
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي-8 كولومبيا: مشروع بحثي مستمر بعنوان: تقييم إعمال الحق في الغذاء لدى الفئات السكانية الضعيفة في منطقة البحر الكاريبي في عامي 2022 و2023.
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي-9 كولومبيا: صياغة السياسات العامة بطريقة تشاركية لضمان الحق في الغذاء في كولومبيا
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي-10 إكوادور: [من دون عنوان] وزارة التعليم في إكوادور، إكوادور
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي-11 غواتيمالا: تقارير أمين المظالم لحقوق الإنسان في غواتيمالا واستخدام الخطوط التوجيهية الطوعية في مؤشرات حقوق الإنسان
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي-12 المكسيك: تحويل البيئات الغذائية للأطفال
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا - 1 فلسطين: التسويق التضامني بقيادة المجتمع المحلي خلال الأزمات (حملة)
أمريكا الشمالية
أمريكا الشمالية - 1 كندا: لا يوجد أي تقدم في إعمال الحق في الغذاء في كندا: فشل في التنفيذ والإرادة السياسية.
المساهمات على المستوى الإقليمي
المستوى الإقليمي-1: الحق في الغذاء في بيرو وبوليفيا
المستوى الإقليمي-2: [من دون عنوان] Tracy Muwanga، جامعة بريتوريا، جنوب أفريقيا
المستوى الإقليمي-3: الابتكار والالتزام: صناعة الأغذية والمشروبات في أمريكا اللاتينية تعزز الحق في الغذاء
المستوى الإقليمي-4: البرلمانون يمكنون الحق في الغذاء في أفريقيا